أوراق من التقرير الاستراتيجي
السنوي الثالث - اليمن 2023

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies

تطورات الوضع العسكري والأمني في اليمن

خلال عام 2023م

وحدة الدراسات الميدانية

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

تطورات الوضع العسكري والأمني في اليمن خلال عام 2023م

أوراق من التقرير الاستراتيجي السنوي الثالث - اليمن 2023

2024

المقدمة

يتتبع هذا التقرير التفاعلات العسكرية المختلفة، خلال عام ٢٠٢٣م، بين قوات الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليا، ومليشيا جماعة الحوثي، سواء في مستوى الميدان أو مستويات التنظيم والإدارة. ويقف التقرير على التطورات الأمنية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأجندات هذه الأطراف، وشواغل الأمن التي تثيرها الجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية، وتنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» في اليمن، ممثلًا بجماعة «أنصار الشريعة». وخلال ذلك يحدد التقرير المسارات التي تقود الوضعين العسكري والأمني في البلاد، مرفقًا بالتداعيات المحلية والخارجية ذات الصلة

أولًا: تطورات الوضع العسكري

تتجلى تطورات الوضع العسكري خلال عام ٢٠٢٣م، فيما يلي:

١. العنف المسلح بين الحكومة والحوثيين:

تخطى اليمن عتبة عام ٢٠٢٣م حاملًا معه حالة «اللا سلم واللاحرب»، بين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، وجماعة الحوثي، الانقلابية المدعومة إيرانيا، التي أفرزتها الهدن الإنسانية (هدنة الستين يومًا)، المعلن عنها في ٢ أبريل ٢٠٢٢م، والتي أضحت غير رسمية، لكنها مستمرة بعد آخر تمديد لها في ٢ أغسطس ٢٠٢٢م[١]. ورغم ما فرضته أحكام الهدنة فإن المواجهات المسلحة ظلت قائمة بين الجانبين، لكنها كانت منخفضة الحدة، ومتفاوتة بينهما؛ وقد لزمت قوات الحكومة الشرعية وضعًا دفاعيا ثابتًا، فيما ظل الوضع الهجومي سائدًا لدى مليشيا جماعة الحوثي، وتجلى ذلك في معظم مناطق التماس التي تبنتها الهدنة

ففي محافظة مأرب، شملت المواجهات جنوبي مديرية مأرب، والمركز الإداري للمحافظة (مدينة مأرب)، وإلى الجنوب والغرب منه، في حريب، وبالقرب من معسكر «أم ريش» في الجوبة؛ وفي الغرب حيث جبهة الكسارة في صرواح، وفي شمال غرب في اتجاه رغوان. وفي محافظة تعز بالمدخل الغربي لمدينة تعز (مركز المحافظة)، ومقبنة، وماوية، والكدحة، والحيمة. وفي محافظة الحُديدة بحَيس، والجبلية في التحَيتا

١. حُددت مدة الهدنة بنحو ستين يومًا، لكن عمرها يقترب من العامين بحلول ٢ أبريل ٢٠٢٤م، دون توافق رسمي على تمديدها الثالث، في ٢ أكتوبر ٢٠٢٢م

وفي محافظة صعدة بباقم (محور عَلب- باقم)، وقطابر، ورازح، وشَدا، والظاهر. وفي محافظة الضالع بقطاع حَبيل يحيى- جبهة الفاخر. وفي محافظة لحج بجبل العُر بيافع. وفي محافظة إب بمُرَيس. وفي محافظة الجوف بقطاعات الريان والشهلاء وبير المرازيق، شرقي مديرية الحزم. وفي محافظة شبوة بحدود محافظة البيضاء، بوادي مرخة العُليا، وعَقَبة أمقوة في بيحان، وجبهة مخدرة في عَين. وأخيرًا عقبة ثرة- مُكيراس بين محافظتي البيضاء وأبيَن[٢].

تجلى عنف مليشيا جماعة الحوثي تجاه القوات الحكومة الشرعية في عدة مظاهر، مثل الهجمات بالطائرات غير المأهولة (مسيرة عن بُعد)، والمدفعية، والصواريخ، وعمليات التسلل، والقَنص، والإغارات، والكمائن، والتخريب، والاستطلاع بالقوة، واستخدام العبوات الناسفة، والسيارات المفخخة. وكان التركيز فيها على مناطق التماس التي تقف خلفها مواقع حيوية، كالمدن المهمة، والحدود المشتركة بين المحافظات، أو مع السعودية، والطرقات، والتجمعات البشرية

ظل الحوثيون يتحدثون عن هجمات مدفعية على مناطق من صعدة، زاعمين أن مصدرها الأراضي السعودية، لكنها في الحقيقة مناوشات متبادلة بين مليشياتهم وبين تشكيلات مسلحة يقودها ضباط من المحافظات الشرقية والجنوبية، ينتمون إلى التيار السلفي، وتتحكم فيها السعودية تحكمًا كاملًا، ماليا وإداريا وقياديا. وهذه التشكيلات تتموضع في محور عَلب، الذي يضم مناطق من باقم بصعدة، وتحاذي الأراضي السعودية[٣].

وإلى ذلك، تركز جماعة الحوثي على ما يصفونها بخروقات لوقف إطلاق النار الذي تضمنه «اتفاق استوكهولم»، في نوفمبر ٢٠١٨م، وهدنة أبريل ٢٠٢٢م، وتضمن ذلك نيران المدفعية، واستحداث الخنادق والتحصينات. وتبرُز في هذا الشأن جبهات صعدة، ولكن بترتيب متأخر في مصفوفة الجبهات المشتعلة، التي تأتي في صدارتها جبهات: مأرب، وتعز، والحديدة

٢. بعض مما ورد تجده في: التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن (٢١٤٠/ ٢٠١٤)، مجلس الأمن، في: ٢٠٢٣/١١/٢م، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/UxUW

٣. مقابلات ميدانية خاصة، يناير ٢٠٢٤م.

فـي هذا السيـاق، وفـي حادثـة غامضـة، مثـلت خرقًـا لجـانب من الحكم الأول لهدنـة ٢ أبريل ٢٠٢٢م، فيمـا يخص وقف الهجمـات الخارجيـة؛ شنت مليشيـا جماعـة الحوثـي -فـي سبتمبر ٢٠٢٣م- هجمـة عنيفـة بطـائرة انتحاريـة غير مأهولـة، على محطـة لتوزيع الطاقـة الكهربائية، ومركز للشرطـة السـعودية، بمنطقـة جيزان، مـا أسـفر عن مـقتل ضـابطين وضـابط صَف وجندي من قوات الدفـاع البحرينيـة المشـاركة فـي «التحـالف العربـي»، ومثل ذلك أول تصـعيد لـلحوثيين تجـاه السـعودية، منذ الإعلان عن الهدنـة

يتضمن الشكل (٦) مناطـق الـعنف المسـلح بين قوات الحكومـة الشرعيـة ومليشيـا جماعـة الحوثـي خلال عـام ٢٠٢٣م

الشكل (٦): مناطق العنف بين قوات الحكومة الشرعية ومليشيا جماعة الحوثي خلال عام ٢٠٢٣م:

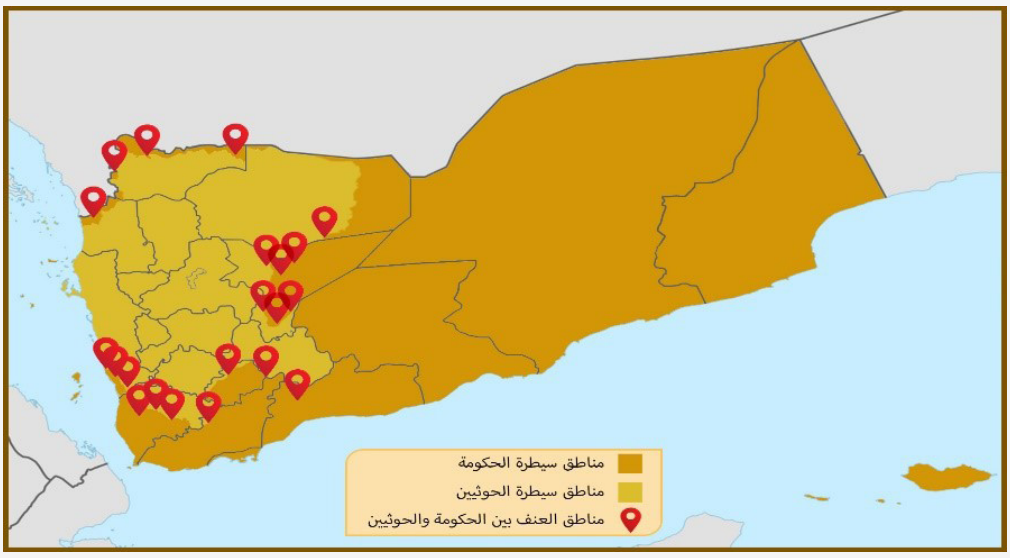

(المصدر: الباحث)

٢. العنف الموجه نحو الضباط وكبار القادة:

تـعرض عدد من قـادة الجيش والشرطـة فـي الحكومـة الشرعيـة لمحـاولات اغتيـال شتـى، وبوسـائل مختلفـة، أبرزهـا الطـائرات غير المأهولـة. وتصدرت مليشيـا جماعـة الحوثـي هذه الهجمـات، تلتهـا الـقوات الحكوميـة فـي وقائـع محدودة٤. وكان التركيز فـي هذه الهجمـات علـى مواكب هؤلاء القـادة، والتجمعـات القتاليـة، والتدريبيـة، والاحتفاليـة

٤. انظر:

Continued Violations During 2023, Relief Web, 11/1/2024, accessed 28/2/2024, at: https://bitly.ws/3eUXc

وكانت محافظات تعز ومأرب وعدن في واجهة هذه الأحداث. ومثالًا على ذلك، ما حصل في شهر مارس من هجوم بطائرة انتحارية غير مأهولة على موكب ضم وزير الدفاع اليمني، الفريق محسن الداعري، ورئيس هيئة الأركان العامة، الفريق صغير بن عزيز، ومحافظ محافظة تعز، نبيل شمسان، وقائد قوات الدعم والإسناد في «التحالف العربي»، اللواء سلطان البقمي، وقائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء فضل حسن، أثناء سير الموكب على الطريق الرابط بين مدينة تعز والكدحة غربًا

وخلال شهر مايو، قامت طائرة انتحارية مماثلة بمهاجمة معدات تشق طريقًا ترابية بين مدينة تعز والكدحة غربًا، وصولًا إلى ميناء المخا. وقتلت طائرة مماثلة العقيد توفيق الوقار الذي شغل -سابقًا- منصب مدير أمن مديرية جبل حَبَشي، أثناء سيره على الطريق ذاتها

في شمالي محافظة صعدة، استهدفت طائرة غير مأهولة ميدان عرض عسكري، يقع بمحور عَلب، تزامنًا مع احتفالية بالذكرى ٦٠ لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، ولحسن الحظ كان المحتفلون قد غادروا الموقع. وفي أواسط الشهر نفسه نجا رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق صغير بن عزيز، مع مجموعة من الضباط، من هجمة بصاروخ استهدف جزيرة بَكلان، ولم تسجل أي إصابات حينها، لأن الهجمة وقعت بعد مغادرتهم الجزيرة[٥]. وفي نوفمبر، نجا رئيس هيئة الأركان العامة من محاولة اغتيال أخرى استهدفت موكبه، بين مأرب والعَبر، بواسطة سيارة مفخخة، وأُصيب خلالها ثلاثة جنود

في جانب جماعة الحوثي، ثمة وقائع اغتيالات ووفَيَات غامضة، إلا أنه لم ترد أي إشارة إلى دور الحكومة الشرعية فيها، وهناك مَن ينسبها إلى الحوثيين أنفسهم، وأنها محصلة حسابات عنيفة، باعثها السياسة، أو المصالح المنهارة. وهناك جملة من الجرائم التي وقعت بحق شخصيات قبلية وعسكرية بارزة حاول الإعلام المناوئ للحوثيين تحميلها ما لا تحتمل. ومما لا يزال مثار جدل اغتيال اللواء عاقل علي صالح الأغربي، بمحافظة الجوف، في شهر مارس، والذي وُصف بأنه «شهيد الجبهة الزراعية»، نظرًا لدوره في الاستصلاح الزراعي لمصلحة الحوثيين

٥. مصدر ميداني، في ٢٠٢٣/١٠/٢٢م. وكان الحوثيون قد شنوا هذه الهجمة ضمن أول هجمة لهم بالصواريخ والطائرات غير المأهولة، على ميناء إيلات وأم الرشراش بفلسطين المحتلة في ١٩ أكتوبر، ولم يكشفوا عنها إلا أثناء هجمات شهر نوفمبر.

وفـي الجوف كذلك، اغتيل أركان حرب المنطقـة العسكريـة السادسـة، الـعميد محمد النصرة (عـقيل المطري)، بكمين مسـلح نُصب لـه بمديريـة خب والشـعف، أواسط شـهر يوليو، وقد وصَف الحوثيون الواقعـة بأنهـا جنائيـة، وخلفهـا عصابـة تقطـع

وفـي ظروف غامضـة، أعـلن الحوثيون عن وفـاة قـائد الـقوات الجويـة لديـهم، الـلواء أحمد الحمزي، فـي شـهر أغسطس، وهـي علـى الأرجـح وفـاة قديمـة، ذلك أن اسمـه مُدرج فـي قوائم الإرهـاب الأمريكيـة والسـعودية، وكان قد طاولتـه عقوبـات مجـلس الأمن، فـي أكتوبر ٢٠٢٢م، وفقًـا للـقرار (٢١٤٠/ ٢٠١٤)، والـقرار (٢٢١٦/ ٢٠١٥)، وذلك لضلوعـه فـي أعمـال تـهدد السـلم والأمن والاستـقرار فـي اليمن، ومثالهـا: انتهـاكات حظر توريد الأسـلحة، وتـقديم الدعم بـهذا الشـأن[٦]. وقد تضمن الخطـاب الذي ألقـاه، رئيس المجـلس السياسـي الأعلـى، مـهدي المشـاط، أثنـاء تشييـع جنـازة هذا الضـابط، فـي ٦ أغسطس، وتوعد فيـه «التحـالف العربـي» بصمود قوات جماعتـه، إشـارات مثيرة لـلجدل بشـأن طبيعـة الوفـاة؛ أمـا بيـان النعـي فـقد عزا الوفـاة إلـى مرض عضـال. ويـلخص الشكل (٧) استهدافـات طـالت شخصيـات قياديـة من الجـانبين عـام ٢٠٢٣م

الشكل (٧): استهداف شخصيات قيادية لدى أطراف الحرب عام ٢٠٢٣م:

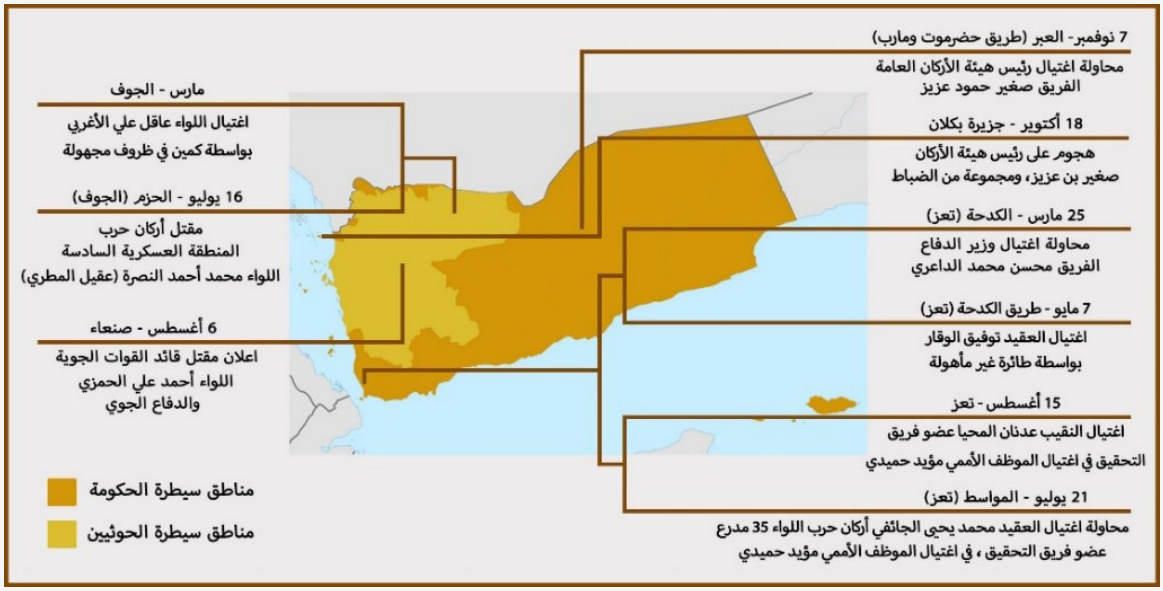

(المصدر: الباحث)

٦. انظر: «AHMAD AL-HAMZI»، مجلس الأمن، في: ٢٠٢٢/١٠/٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://bitly.ws/3eUXr

في سياق آخر للعنف الموجه نحو الضباط وكبار القادة، لا تزال المحاكمات العسكرية مستمرة لدى طرفي الصراع؛ حيث استدعت نيابة المنطقة العسكرية المركزية بصنعاء، في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٣م، قائمة من الضباط، بتهم «الالتحاق بصفوف معسكرات دول العدوان السعودي الإماراتي، وتسهيل دخول القوات المعادية إقليم الجمهورية اليمنية». وكان من ذلك «القضية الجنائية رقم (١) لسنة ١٤٤٥هـ ج: ج المتهم فيها اللواء الركن، رويس عبدالله مجور، وآخرون، عدد ٣٣١»[٧].

تُعد هذه المحاكمات حربًا ناعمة على مَن يقع تحت طائلتها، وذلك لما يترتب عليها من آثار مادية ونفسية، خاصة تلك التي تصدرها محاكم الحوثيين؛ لأنها وإن لم تتمكن من الأشخاص أنفسهم، فإنها تطال ممتلكاتهم بالحجز أو المصادرة أو الاثنين معًا، إضافة إلى أثرها في مواقف بعضٍ من هؤلاء، ممن لديهم أقارب يقيمون في مناطق سيطرة جماعة الحوثي

ومما يُمكن استنتاجه بشأن العنف المتبادل بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي أن الهجمات التي شنها كل طرف جاءت في سياق إظهار حالة الاستعداد القتالي لأي تهديد، ولبعث رسائل قوية نحو الداخل والخارج. أما مناطق التماس الأكثر عنفًا فكانت في مأرب وتعز والحديدة

بالنسبة إلى تعز، كان واضحًا أن الهدف من تركيز أعمال العنف تجاهها هو إحكام الحصار على مركزها الإداري، ومحاولة عزلها عن محيطها، باختراق منفذها الغربي والوحيد. حيث تتمركز مليشيا جماعة الحوثي في ثلثي المناطق القريبة من المنفذ، عند وادي حذران، والربيعي، والهَان بالقُرب من الكَدَحة، وفي الزهيب بمنطقة مَقبَنة؛ لذلك يعني وصولهم إلى طريق الكدحة إغلاقه تمامًا، أو السيطرة النارية عليه من المناطق المحيطة به، وتعطيل حركة الأفراد والسلع إلى مدينتي المخا والتربة بتعز، وامتدادهما إلى محافظتي لحج وعدن[٨].

٧. إعلان قضائي: ٣٣١ متهمًا من المرتزقة مطلوبون للمثول أمام نيابة المنطقة العسكرية المركزية، ٢٦ سبتمبر نت، في: ٢٠٢٣/٩/١٠م، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eXvz

٨. مقابلات ميدانية خاصة، في: ٢٠٢٤/٢/٥م.

وبشأن التركيز على مأرب، فذلك لأنها تمثل جغرافيا الطاقة (الغاز والنفط)، والبوابة الواسعة للنفوذ نحو محافظتين نفطيتين هما شبوة وحضرموت (الوادي والصحراء)، ومن ثم محافظة المهرة، حيث الحدود مع عُمان والسعودية. وهذا التركيز، يفسر أبرز الشروط الإضافية التي يطرحها الحوثيون لتمديد الهدنة، واستئناف عملية السلام، وهي في مضمونها إصرار على تقاسُم عائدات النفط، لدفع رواتب موظفي جهازهم الإداري، المدني والعسكري والأمني. والحوثيون -بذلك- يدركون أن اقترابهم من المحافظات الشرقية يثير حساسية أمنية لدى السعودية، مع ما تثيره -في الشأن ذاته- محاولة استفرادهم بمحافظات الجوف وصعدة وحجة التي تقع جميعًا على الحدود مع السعودية، وهذا ما يجعل من مأرب هدفًا وورقة تفاوضية في آن واحد

٣. العنف في بين أطراف الشرعية:

مع دخول يناير ٢٠٢٣م، استأنف المجلس الانتقالي الجنوبي، الانفصالي والمدعوم إماراتيا، محاولاته للوصول عسكريا إلى محافظتي حضرموت والمهرة، معتمدًا على ما حققه من سيطرة عسكرية وأمنية على محافظات عدن وسقطرى والضالع، وأقل من ذلك في محافظات أبين وشبوة ولحج. ثم تأجلت المحاولة لتأخذ شكلًا أوضح منتصف العام ذاته، عقب تعيين عُضوَي مجلس القيادة الرئاسي، فرج البحسني وعبدالرحمن المحرمي (أبو زُرعة)، نائبين لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، في رئاسة هذا المجلس، الذي أُعيد تشكيل هيئة رئاسته في مايو ٢٠٢٣م. حيث حاول هؤلاء، عبر أدوار متبادلة، الدفع بعناصر مسلحة إلى الجزء الشمالي من حضرموت، لكنهم واجهوا ممانعة سعودية مسنودة بمراكز قبلية محلية، وبقوات المنطقة العسكرية الأولى، المنخرطة فعليا تحت قيادة الحكومة الشرعية[٩].

٩. استغل قادة المجلس الانتقالي مناسبة انعقاد الجمعية العمومية فأقاموها بمدينة المكلا، مركز حضرموت (الساحل)، بحضور رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، ونائبه فرج البحسني، والاثنان هما عضوان -في الوقت نفسه- في مجلس القيادة الرئاسي الذي يقوده د. رشاد العليمي

في المقابل، أخفقت محاولات تمكين القوات المعروفة بـ«درع الوطن»، التي يقودها العميد بشير سيف غُبَير (المضربي)، والموالية لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، في التمركز بمناطق من ساحل حضرموت[١٠]، بجانب قوات النخبة الحضرمية، التي تأسست عام ٢٠١٦م، وقويت شوكتها خلال فترة قيادة اللواء فرج البحسني للمنطقة العسكرية الثانية، وفي فترة توليه قيادة محافظة حضرموت إضافة إلى منصبه العسكري، خلال الفترة (يونيو ٢٠١٧م- يوليو ٢٠٢٢م). وتُعد هذه المحاولات والإصرار عليها مؤشرًا على أنها قد تتكرر، ما يُرشح وقوع عنف أكبر بين الجانبين، إذ إن الهدف من إنشاء قوات «درع الوطن» إضعاف القبضة العسكرية للمجلس الانتقالي في مناطق نفوذه، ووقف تمدده، وخلق توازن في معادلة القوة بين أعضاء المجلس، الذين تتنافس على كسب ولاءاتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة

إلى ذلك، شهدت مدينة عتق (مركز محافظة شبوة)، خلال ديسمبر ٢٠٢٣م، مواجهات مسلحة بين «ألوية العمالقة» التي يتزعمها عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرمي، وقوات دفاع شبوة التي تخضع لمحافظ شبوة، عوض بن الوزير العولقي. وكان دافعها التنافس على مناطق استخراج النفط، والمناطق التي يُنقل عبرها إلى مينائي قنا والنشَيمة (بير علي)، ومرافق تصديرها، خاصة منشأة بلحاف الغازية. وقد احتويت الأزمة بين الطرفين سريعًا، لكنها قد تتكرر مستقبلًا[١١].

ومما تكشف عن هذه الأحداث، أنه بالرغم من التفاف قادة القوات المنحازة للمجلس الانتقالي حول مشروع انفصال جنوب البلاد عن شمالها إلا أن ثمة تعارضات سياسية صارخة حول كيفية ذلك، فضلًا عن التعارضات الفكرية التي تهدد مجتمعة هذا المشروع، ويعزز ذلك ارتهان هذه القوات وقادتها لإرادات خارجية، حاكمها التمويل المالي. لذلك يُفهم من تصارع هذه القوات على مناطق النفط أنه سعي واضح للتحرر من الهيمنة الخارجية

١٠. تتمركز هذه القوات -حاليا- في عدن وشمال غربي حضرموت. انظر: قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء قوات درع الوطن، سبأ نت (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢٣/١/٢٩م، متوفر على الرابط التالي
https://bitly.ws/U3nU

١١. لا تزال ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة والقوات المرتبطة فعليا بالمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى قوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي، تعمل خارج هياكل وزارة الدفاع في الحكومة الشرعية، وتمول جانبًا كبيرًا منها السعودية والإمارات

٤. تطوير القدرات وتعزيز التدريب:

أظهرت أطراف الصراع ديناميكية عالية في مجال بناء قدراتها العسكرية والأمنية، وتجلى مستوى ما وصلت إليه في هذا الشأن أثناء تدشين المرحلتين الأولى (يناير- يونيو) والثانية (يوليو- ديسمبر)، من العام التدريبي ٢٠٢٣م، وأثناء الاستعراضات العسكرية في المناسبات الوطنية والخاصة، والتي انتهزها كل طرف لإظهار قوته، والتباهي بها، وتوجيه رسائل تهديد من خلالها، وبدا ذلك كما لو أنه سجال استعراضي. ولعل مما جعل مليشيا جماعة الحوثي وأسلحتها التي استعرضت بها، تثير جدلًا محليا وخارجيا، أنها بدت على نحو كثيف ومتطور، ما يعني استفادتهم القصوى من هدنة أبريل ٢٠٢٢م، واستغلالها في هذا الشأن، لا سيما قدراتهم البشرية، إلا أنها مثقلة بالأطفال[١٢]، وتضم عددًا كبيرًا ممن لا تنطبق عليهم معايير الخدمة العسكرية، إضافة إلى الطابع الشعبوي لها، فهي -عمومًا- قوات تعبئة استعراضية

وقد أقام الحوثيون نحو ثماني استعراضات بالقوات والأسلحة، خلال عام ٢٠٢٣م، في معظم مناطق سيطرتهم، ومثال ذلك، ما أُقيم بمدينة إب في ٢٣ يونيو، وفي صنعاء في ٢١ سبتمبر، وفي البيضاء في ١٤ أكتوبر، بحضور رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط، الذي بلغت به الثقة في قوات جماعته أن قال، في محفل بمدينة الحديدة، خلال شهر سبتمبر: إن القوة الصاروخية قادرة على ضرب أي هدف، في أي مدينة بدول التحالف (السعودية والإمارات). كان واضحًا، خلال استعراض جماعة الحوثي بالمليشيا المسلحة التابعة لها، أو المسير بها مسافات طويلة بين المدن، والمناورات (المشروعات) التكتيكية، حرص الحوثيين على إظهار حجم قدراتهم البشرية، والتسليحية الثقيلة والمتوسطة. وقد أبرزوا خلالها قدراتهم المدفعية، بما فيها المدفع غاتلنغ، عيار ٢٠ (Vulcan M61)[١٣]، والصواريخ الباليستية (كصاروخ طوفان، أرض- أرض)، والصواريخ المجنحة كروز (كصاروخ قُدس)، والطائرات المسيرة متنوعة الأغراض كطائرة صَماد- ٣، وطائرة وعيد. ويتراوح مدى هذه الأسلحة جميعًا بين (٩٠٠كم- ٢٥٠٠كم)؛ إضافة إلى قدراتهم البحرية، كالزوارق والألغام البحرية[١٤].

---

١٢. انظر:

2023 Trafficking in Persons Report: Yemen, US Department of State, 2024, accessed 25/2/2024, at: https://bitly.ws/3eUXN

١٣. يبدو أن الحوثيين تحصلوا على مدفع غاتلنغ خلال معاركهم من القوات السعودية، شمالي البلاد؛ حيث إنه مدفع أمريكي الصنع

١٤. وُقف على ذلك في مصادر عدة. انظر: صواريخ ومسيرات.. تعرفوا إلى ترسانة الحوثيين العسكرية بمواجهة إسرائيل، التلفزيون العربي، في: ٢٠٢٣/١١/١٩، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/37avq

تُعد الطائرات الحربية النفاثة، والطائرات المروحية (هليكوبتر)، المستجد الأبرز في قدرات الحوثيين العسكرية والمادية. فقد رُصد منها نحو خمس طائرات تحلق في مناطق نفوذهم، بعد غيابها معظم سنوات الحرب، مثل الطائرة المروحية التي ظهرت أثناء اختطافهم السفينة «جالاكسي ليدر»، شمالي سواحل الحديدة، وهي تحط على ظهر هذه السفينة في ١٨ نوفمبر[١٥].

كما أظهرت عملياتهم البحرية تجاه الشحن -أواخر عام ٢٠٢٣م- امتلاك زوارق تُستخدم في المطاردة، إلا أن تسليحها قاصر على الأعيرة الخفيفة والمتوسطة. أما قدراتهم الصاورخية البحرية فبدت الأقوى. ومما استحدثه الحوثيون في القوات البحرية قاعدة بحرية متواضعة التسليح في جزيرة كمران، قُبالة ميناء الصليف، بالحُديدة[١٦].

وضاعف الحوثيون جهودهم في مجال التدريب أكثر من أي وقت مضى، وأظهروا نتائجه عبر الاستعراضات العسكرية، وتخريج الدفعات المتخصصة، لا سيما في استخدام الطائرات غير المأهولة، فضلًا عن تنفيذ المسير الطويل على الأقدام بين المدن. كذلك المناورات التكتيكية، ومنها المناورة البحرية التي أُجريت قبالة جزيرة كمران، في ١٣ أبريل[١٧]، وطوفان الأقصى الذي أُجري في الجوف، بالقرب من الحدود السعودية، في ٣٠ أكتوبر. فضلًا عما أظهره التدريب في سلاح الجو ودفاعاته، كما في نشاط الطائرات النفاثة، والطائرات المروحية، وإسقاط طائرة دون طيار أمريكية من طراز إم كيو (رايبر)، جنوبي البحر الأحمر، في نوفمبر ٢٠٢٣م[١٨].

في جانب الحكومة الشرعية، لا يبدو أن ثمة تطورًا مماثلًا في القدرات العسكرية، البشرية والمادية، على نحو ما أظهره الحوثيون، خاصة الطيران النفاث والطيران المروحي والطيران المسير والصواريخ، ذلك أن معظم هذه التقنيات لا تزال مغيبة. أما القوات البحرية، فكان التحالف العربي قد دعم الحكومة الشرعية في تكوين التشكيل البحري المتمركز في ميدي والمخا، إلا أن قدرات القوات البحرية -عمومًا- لا تزال شحيحة، خصوصًا تشكيلات القطاع

١٥. كان مشهد هبوط المروحية تمثيليا، حيث صُور المشهد بعد اختطاف السفينة، وأُشيع أنه وقع خلال عملية الاختطاف. انظر: مشاركة الطيران الحربي في عرض العيد التاسع من ثورة ٢١ سبتمبر- فلاشة، الإعلام الحربي، في: ٢٠٢٣/٩/٢٣، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eUZq

١٦. مجلس الأمن، مرجع سابق: ص ٢٣، ٢٤.

١٧. المرجع السابق: ص٢٤.

١٨. لم تكن حالة الإسقاط هذه الأولى من نوعها، فقد حدث ذلك خلال الأربع السنوات الأخيرة من الحرب، كما حدث في أغسطس ٢٠١٩م

البحري الممتد من باب المندب حتى الحدود البحرية مع عُمان. وتقوم قوات خفر السواحل بدور أمني بارز قبالة السواحل اليمنية، انطلاقًا من ارتباط بعض منها بوزارة الداخلية، والارتباط المؤقت لبعض منها بالقوات المتمركزة بالساحل الغربي، ودورها في جَسر حيز من الفجوة الناشئة عن غياب الدورين العسكري والأمني للقوات البحرية[١٩].

وفي مسعى لإعادة بناء الجيش، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، في ٢٩ يناير ٢٠٢٣م، قرارًا بإنشاء قوات «درع الوطن»، لتُمثل معادل قوة أمام نظرائه في هذا المجلس، ثم أصدر عددًا من القرارات التي تترجم توجهاته نحو عملية إعادة تكامل القوات المسلحة، وفقًا لأحكام إعلان نقل السلطة إلى المجلس في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، وإسناد هذه العملية إلى اللجنة العسكرية والأمنية والعسكرية المشتركة، لتحقيق الأمن والاستقرار. والواقع أن اللجنة لا تزال جهودها منحصرة في إطار الإعداد النظري، رغم مرور عامين، تقريبًا، على تشكيلها. وفي السياق ذاته، استُحدثت هيئة للعمليات المشتركة، وأُعيد تشكيل هيئة العمليات الحربية، وقيادة المنطقة العسكرية الثانية، وإسناد منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة إلى اللواء أحمد البصر سالم. وفي وزارة الداخلية كُلفت قيادة جديدة لكلية الشرطة بمدينة المكلا، وثمة معالجات إجرائية تجاه منتسبيها السابقين من الضباط، إضافة إلى ضباط سابقين في الجيش[٢٠].

أما القدرات البشرية، فثمة تركيز ملحوظ على الكفاءة أكثر من الكم لدى قوات «درع الوطن»، وقوات «المقاومة الوطنية» (حراس الجمهورية سابقًا)، يليها «ألوية العمالقة»، وقوات الدعم والإسناد، وبعض وحدات الجيش في مأرب. وشمل بناء القدرات إقامة المنشئات التدريبية والتعليمية الأكاديمية، في كل من عدن ومأرب وتعز. حيث افتتح، خلال شهر يوليو، الكلية الحربية بعدن، وأُقر البدء باستئناف كلية الطيران والدفاع الجوي بمأرب. وفي ديسمبر افتُتح مقر الأكاديمية العسكرية العليا بعدن

---

١٩. تسيطر قوات «المقاومة الوطنية»، في الساحل الغربي (المخا)، على قوات خفر السواحل، وتوجه نشاطها الأمني البحري، بالتعاون مع السلطات المحلية وأجهزة المخابرات العاملة هناك

٢٠. شملت المعالجات القضايا الخاصة بالمبعدين عن وظائفهم، في المجالين العسكري والأمني، بالمحافظات الجنوبية، التي صدرت بشأنها قرارات لم تستكمل منذ عام ٢٠١٣م. انظر ذلك ونحوه في الموقع الرسمي لفخامة الرئيس د. رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على الرابط التالي:

https://bitly.ws/3eUZx

ولدى الحكومة الشرعية برامج تأهيل محلية وخارجية، برز أثرها بوضوح خلال عام ٢٠٢٣م، ومن أمثلة التدريب المحلي: تخريج الدورة التاسعة التأهيلية للضباط بمأرب، ودورات الصاعقة تحت إشراف هيئة التدريب والتأهيل بوزارة الدفاع[٢١]. أما الابتعاث الخارجي، فتستوعبه دول عدة، من بينها دول الخليج العربي ومصر والأردن والسودان، وهذه الأخيرة كانت الأكثر استيعابًا للمبتعثين العسكريين، إلا أن ذلك توقف منذ أبريل ٢٠٢٣م[٢٢].

ما يمكن استخلاصه بشأن بناء القدرات وتعزيز التدريب أن أطراف الحرب -دون استثناء- تواجه تحديات كبيرة في مجالي بناء القدرات وتعزيز التدريب، إلا أن القوات الحكومية تبدو أكثر معاناة، لأن الحوثيين يعوضون ذلك بالتهريب، وإعادة تأهيل ما لديهم من قدرات أُعطبت أثناء الحرب. وهناك أثر واضح لاستمرار الدعم العسكري الإيراني، عبر «فيلق القدس»، التابع للحرس الثوري الإيراني، والفواعل العنيفة دون الدول، مثل «حزب الله» اللبناني، فضلًا عن جماعات التهريب الإقليمية. فقد سُجلت وقائع عديدة لاعتراض شحنات أسلحة في البحر عبر السفن الحربية الدولية، خاصة الأمريكية، خلال عام ٢٠٢٣م، صادرت منها الولايات المتحدة نحو مليون طلقة ذخيرة بندقية آلية، لمصلحة الجيش الأوكراني[٢٣]. إلى ذلك، ارتبط تسليح أطراف الحرب بأجندات الحلفاء الإقليميين، مع السماح بهامش ضيق للإرادة الداخلية لكل طرف. فلم تتمكن القوات الموالية -حصرًا- للحكومة الشرعية من الحصول على الأسلحة التي تُحدث فارقًا إستراتيجيا أمام قوة جماعة الحوثي لصالح التشكيلات المسلحة المنضوية -شكليا- تحت قيادة وزارة الدفاع بهذه الحكومة

بالنظر إلى الأجندة السعودية فإنها تقوم على أن القوات اليمنية الممتدة على حدودها، وأي قوة في اليمن عمومًا، يجب أن تظل تحت مستوى القدرة على خلق التهديد؛ لذلك لم تُمكن القوات الحكومية من بلوغ مستوى ما كانت عليه من القوة، قبل تدخل «التحالف العربي» عام ٢٠١٥م، والذي دمر أحدث الأسلحة وأقواها، وشتت ما تبقى منها بين أطراف الحرب، إضافة

---

٢١. وزير الدفاع يشهد حفل تخرج الدفعة التاسعة تأهيل ضباط بمأرب، رئاسة مجلس الوزراء، في: ٢٠٢٣/٣/١٧م، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eUZC

٢٢. كان سبب ذلك اندلاع الصراع بين القوات الحكومية وقوات الدعم السريع السودانيتين. وقد أُعيد المبتعثون إلى كليات مماثلة في عدن ومأرب

٢٣. انظر:

Noah Robertson, “US sending seized Iranian munitions to Ukraine”, Défense News, 4/10/2023, accessed 13/2/2024, at: https://bitly.ws/3eUZK

إلى إبقاء بعض من القوات تحت سيطرتها المباشرة، كحال القوات المنتشرة في صعدة. أما الإمارات فبدت القوات التي تدعمها أفضل في القدرات من القوات المنخرطة فعليا في هياكل وزارة الدفاع بالحكومة الشرعية، والقوات اليمنية المتمركزة على الحدود الشمالية الغربية مع السعودية، في محافظتي صعدة وحجة، والتي تخضع للسعودية خضوعًا كاملًا

وضمن هذه الأجندات تبرز الأجندة الإيرانية ودورها في تعزيز قدرات الحوثيين العسكرية، عبر مصادر خارجية مختلفة، وبأسلحة متنوعة، برًا وبحرًا وجوا، وفي مجالات التدريب وتبادل المعلومات، بما يجعل الحوثيين القوة الأبرز بين مختلف قوى الصراع، وذلك من منطلق صراع الأجندات بين إيران والسعودية والإمارات

في السياق، تبرز أجندة الولايات المتحدة في دعمها للقوات الحكومية، حيثُ تركز على قوات مكافحة الإرهاب، وقوات خفر السواحل، في سبيل مواجهة التنظيمات الإرهابية، وحماية ممرات الشحن البحري قبالة السواحل اليمنية، وذلك ما لوحظ على تحركات مسئولي السفارة الأمريكية في المناطق الساحلية الجنوبية والشرقية، وتعزيز التدريب لهذه القوى

ثانيًا: تطورات الوضع الأمني

شهد اليمن خلال عام ٢٠٢٣م شواغل أمنية مختلفة، بعضها مرتبط بحسابات أطراف الحرب، والبعض الآخر مرتبط بالتفاعلات المحلية، المجتمعية، والأحداث الإقليمية

١. الأمن ضمن حسابات أطراف الصراع:

نسلط الضوء في هذا السياق على الاغتيالات والجرائم المتصلة مباشرة بالصراع، ومناشط الجريمة المنظمة، خصوصًا تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار غير المشروع فيهما

أ. الاغتيالات:

شهدت مدينة تعز جرائم مختلفة، عدها البعض ذات صلة مباشرة بالصراع الدائر في البلاد، مثل مقتل الأكاديمي بجامعة تعز، العميد الدكتور عبد الله القيسي، نهاية يناير ٢٠٢٣م، واغتيال الموظف في برنامج الغذاء العالمي، مؤيد حميدي (أردني الجنسية)، في يوليو، واغتيال العضو في فريق التحقيق بشأن عملية الاغتيال هذه، النقيب في جهاز الأمن السياسي، عدنان المحيا، ومحاولة اغتيال عضوٍ آخر في الفريق نفسه، وهو رئيس أركان اللواء ٣٥ مدرع، العقيد محمد الجائفي، خلال شهري أغسطس وأكتوبر على الترتيب

وفي يوليو، كان قد اغتيل القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح، الشيخ علي محمد الحيسي، أثناء مروره بمدينة المخا، واغتيل النقيب في قوات الأمن الخاصة، صلاح العمراني، أمام منزله، بمدينة تعز

ب. الخلايا التخريبية:

في هذا السياق تأتي جرائم التخريب ذات الطابع المنظم التي ثُبت وقوف أجهزة مخابرات الحوثيين وراءها، ومنها خلايا التخريب التي كُشف عنها في مناطق نفوذ الحكومة الشرعية عام ٢٠٢٣م، على نحو ما يتضمنه الجدول (٥) تاليًا[٢٤].

الجدول (٥): أبرز الوقائع الأمنية المتصلة بحسابات الحوثيين العسكرية:

م	الواقعة	المكان	الزمان	المنفذون
١	إحباط مخطط لاغتيال محافظ مأرب، سلطان العرادة، قُبيل عيد الأضحى.	مأرب	يوليو	أفراد محليون ممن يُعرفون بالأشراف
٢	الإيقاع بخلية تخريب تزامنًا مع ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.	صرواح- مأرب	سبتمبر	أفراد محليون ممن يُعرفون بالمهمشين
٣	الإيقاع بخلية تفجيرية في ذكرى أحداث ديسمبر ٢٠١٧م.	المخا	ديسمبر	أفراد محليون
٤	الإيقاع بخلية تجسس على القوات المشتركة ومحور الحُديدة.	الساحل الغربي (التهامي)	ديسبمبر	أفراد ينتمون إلى مقبنة / تعز

(المصدر: من اعداد المركز)

٢٤. انظر:
- اعترافات خلية إرهابية حوثية جديدة مهمتها إثارة الفتنة بين قبائل مارب الجيش والأمن، قناة الفضائية اليمنية (التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢٣/٩/٣م، متوفر على الرابط التالي
https://bitly.ws/3eUZX
- الكشف عن خلية تخابر لمليشيات الحوثي في الساحل الغربي، سبأ نت، (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://bitly.ws/3eV27

لـعل ممـا تشير إليـه الوقائـع السـابقة أن مُزامنتهـا المـقصودة لمناسبـات احتفاليـة، وطنيـة أو دينيـة أو سياسيـة، واتفاقها فـي اختيـار التوقيت مـع الهجمـات ذات الطابـع الـعسكري التـي شنها الحوثيون علـى قوات الحكومـة الشرعيـة، وقد سبـق الإشـارة إليهـا فـي مـعرض الحديث عن حالـة الـعنف المسـلح بين الجـانبين[٢٥].

كذلك، نجد اعتمـاد الحوثيين فـي عملياتـهم التخريبيـة علـى مَن ينتمون إلـى مناطـق تنـفيذ هذه العمليـات، مستغـلين الضغـائن الهوياتيـة، العرقيـة والمذهبيـة، والوضـع الاقتصـادي السيـئ، والتمييز بين شرائـح مجتمعيـة بعينهـا، كحـال المـهمشين الذين أطلـق الحوثيون عليـهم مُسمـى «أحفـاد بلال»، نسبـة إلـى الصحابـي بلال بن ربـاح، وذلك نظرًا إلـى سُمرة بشرتهم. كذلك النشـاط التخريبـي، فإنـه عـادة مـا يصـاحب الحروب، وطبقـه الحوثيون حرفيـا، فـقد بدا متركزًا فـي مناطق سيطرة الحكومـة الشرعيـة، خصوصًـا فـي تـعز ومـأرب، وخـلت مناطـق الحوثيين منـه. ويُـعد هذا السـلوك وسيلـة من وسـائل فرض الإرادة السياسيـة، الأمر الذي يتوافـق مـع عـقيدة الـعنف التـي تتحكم فـي جماعـة الحوثـي.

أمـا الغيـاب المقـابل لـهذا السـلوك لدى الحكومـة الشرعيـة فـقد يكون سببـه عجز أجهزتهـا الأمنيـة المعنيـة بـهذا الشـأن، أو قناعـة القـادة الـعسكريين والأمنيين بسوء ذلك مهمـا بلـغت فوائده، وهذا الأخير مـا عبر عنـه عضو مجـلس القيـادة الرئاسـي، قـائد «المقاومـة الوطنيـة»، الـعميد طـارق محمد عبد الله صالـح، الذي عـاب علـى الحوثيين ممارسـة السـلوك التخريبـي، وتـعمدهم الإضرار بالأعيـان والأشخـاص المدنيين[٢٦].

وهذا الموقف فـي واقعـه يحتـاج إلـى مراجعـة؛ لأن التخريب فـي أرض الـعدو وسيلـة حربيـة قديمـة فاعلـة الأثر فـي تركيعـه، وتزداد وجاهـة هذا السـلوك إذا مـا نـأى عن المدنيين، ومصالحـهم المشروعـة

٢٥. مثال ذلك: الاحتفال الذي أقامه محور عَلب بالذكري ٦٢ لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، الذي سبق الإشارة إليه.
٢٦. لـلمزيد، انظر: كلمـة الـعميد طـارق صالـح خلال لقائـه مدراء مكاتب الأوقـاف والإعلام فـي مديريـات السـاحل الغربـي، وكالـة خبر اليمنيـة، فـي: ٢٠٢٣/٢/٥م، متوفر علـى الرابط التالـي: https://bitly.ws/3eV2n

ج٠ تهريب الأسلحة والمخدرات:

أبرزت مناشط الأجهزة الأمنية في الحكومة، والكيانات الأخرى المسلحة، مدى حجم تهريب الأسلحة، والاتجار غير المشروع فيها، سواء تلك التي تُهرب إلى مناطق الحوثيين، أو التي تهرب -أحيانًا- إلى الجوار الإفريقي، وعلى رأسها الصومال[٢٧].

وقد سُجل زهاء عشرين واقعة إحباط تهريب شحنات أسلحة، ومواد متفجرة، عبر المنافذ البرية والبحرية الخارجية، واحتلت محافظة المهرة المرتبة الأولى، وجاءت في الثانية عدن، وفي الثالثة تعز ولحج، وفي الرابعة وحضرموت. ويُبين الجدول (٦) أبرز وقائع تهريب الأسلحة التي أُحبطت خلال عام ٢٠٢٣م[٢٨].

٢٧. في أبريل ٢٠٢٣م، أُعلن عن إحباط تهريب مجموعة من الأسلحة الخفيفة إلى الصومال، عبر سواحل شبوة، الذي يعد جزءًا من الساحل الجنوبي الذي يشهد عمليات تهريب للأسلحة والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد ومنها

٢٨. بالرجوع إلى عدة مصادر، من بينها:

- إحباط تهريب ١٠٠ محرك لطائرات مسيرة في طريقها إلى الحوثيين، الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٣/١/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://bitly.ws/3eV2s

- ضبط أجهزة تشويش مسيرات في المهرة.. مَن يقف وراء عمليات التهريب للحوثيين؟، وكالة خبر اليمنية، في: ٢٠٢٣/١٠/٢٨م، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eV2x

- شحنات الموت في ٢٠٢٣م.. ضربات موجعة لشرايين الحوثي، العين الإخبارية، في: ٢٠٢٣/١٢/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://bitly.ws/3eV2H

الجدول (٦): أبرز وقائع تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية التي أُحبطت خلال عام ٢٠٢٣م:

م	الواقعة	المكان	الزمان
١	إحباط تهريب ١٠٠ محرك لطائرات مسيرة	منفذ شحن، المهرة	٢٣ يناير
٢	إحباط تهريب ٢٥ بندقية آلية "جي. ثري"، و٣٢ خزنة ذخيرة، و٣٠ صفيحة ذخيرة، و٢١ ناظورًا	تعز	فبراير
٣	ضبط ٢٠٠ طائرة مسيرة مع كاميرات مراقبة، و٤ قواعد إطلاق قذائف مضادة للدبابات، مع ١٥ قذيفة، و٢٠٠ أسطوانة أكسجين غوص، ومعدات تنفس واتصالات	عدن	فبراير
٤	ضبط ٥ أطنان من مواد كيميائية سائبة، وقطع غيار خاصة بأسلحة رشاشة، وطائرات مسيرة، وأجهزة بصرية	البريقة، عدن	٢٢ فبراير
٥	ضبط ٥٤ طائرة مسيرة.	منفذ شحن، المهرة	١٢ مارس
٦	١١ كبينة لتغذية وتنظيم محطات شبكات اتصالات (PAELTA) وتوابعها	منفذ شحن، المهرة	١٧ مايو
٧	قطع مكونة لطائرات مسيرة.	نقطة الحديد، طور الباحة، لحج	٥ يونيو
٨	ضبط شحنة مكونة من ٤٠ صندوقًا تحتوي على مسدسات غلوك	منفذ شحن، المهرة	٢٣ يونيو
٩	إحباط تهريب ٤ أطنان من المواد الأولية لإنتاج وقود الصواريخ	عدن	١٠ يوليو
١٠	ضبط شاحنة على متنها ١٠٠ ألف طلقة بندقية رشاشة، و ٣٠ ألف صاعق، وكمية من البندقيات والمسدسات	منفذ رأس عمران، غربي عدن	١٦ يوليو
١١	إحباط تهريب أجهزة تشويش طائرات غير مأهولة، داخل ٢٠ صندوقًا	منفذ شحن، المهرة	٢٢ أكتوبر
١٢	ضبط شحنة أسلحة وذخائر، وكمية من مخدر الحشيش، على متن زورقي صيد.	ساحل محافظة تعز، المخا	٢٣ ديسمبر
١٣	إحباط تهريب ٤٥ صندوقًا، لطائرات غير مأهولة، وتقنيات وأجهزة تجسس.	نقطة دفيقة، الشحر، حضرموت	ديسمبر

المصدر: من اعداد المركز

من جانب آخر، يمثل تهريب المخدرات والاتجار فيها نشاطًا ذا صلة مباشرة وغير مباشرة بالحرب، حيث أخذ خلال عام ٢٠٢٣م حضورًا منافسًا للعام السابق ٢٠٢٢م، الذي ضُبط فيه نحو (٨) أطنان منها. فقد أحبطت أجهزة الأمن الحكومية نحو سبع محاولات تهريب مخدرات من مختلف الصنوف، وأحبطت أجهزة الأمن لدى الحوثيين عشر محاولات

وتركز معظم هذه المحاولات في المنافذ الخارجية الرابطة بين اليمن ودولتي عُمان والسعودية، وداخليا عند الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الحكومة والحوثيين، أو داخل هذه المناطق[٢٩].

وبالطبع لم تخل الإثارة الإعلامية المصاحبة لهذه الوقائع من تعريض واضح لكل طرف في الصراع تجاه الآخر، سواء بالإشارة إلى أنها كانت في طريقها إلى مناطق نفوذ خصمه، أو بالقول إنها تمثل موردًا ماليا له، أو أنها أحد الأدوات الناعمة للحرب الناشبة

١. تدفق المهاجرين غير الشرعيين معضلة متعددة الأوجه:

تمثل موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من القرن الإفريقي قضية أمنية متعددة الأوجه، نظرًا إلى مناشطهم غير المشروعة التي تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مثل المضاربة بالعملات الأجنبية الصعبة، والاتجار غير المشروع في المخدرات والأدوية والأسلحة، وتوالي وقائع العنف المنظم فيما بينهم، كما حدث في عدن بين المهاجرين الإثيوبيين، خلال شهري أغسطس وسبتمبر، أو العنف المتبادل بينهم وبين السلطات المحلية، أو مع المجتمع وفئاته التي تتخذ موقفًا معينًا من الهجرة غير الشرعية

ويؤطر هذا كله ضَعف إمكانيات السلطات في التعامل مع موجات الهجرة والمخدرات، وتداعياتهما، سواء كان الضعف في الإمكانيات المادية، أو التنظيم القانوني لها، خاصة الهجرة غير الشرعية، والاتجار في البشر. وفي التنظيم القانوني هناك مَن يشير إلى الخلط بين مفهوم الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ما سبب إرباكًا في التعامل معهما[٣٠].

كانت المنظمة الدولية للهجرة قد قدرت عدد مهاجري دول القرن الإفريقي إلى اليمن، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣م، بنحو (٧٧,١٣٠) فردًا، وذلك بزيادة واضحة عن العام السابق، حيث قدر عددهم بنحو (٧٣,٢٣٣) فردًا[٣١].

ولم يُعثر على تقديرات للنصف الثاني من عام ٢٠٢٣م؛ إلا أن المنظمة قدرت أن العدد سيبلغ الضعف، نظرًا إلى استفادة جماعات التهريب من موجات الهجرة المتصاعدة من جيبوتي والصومال، وأن تدابير العودة الطوعية التي تنفذ برعاية منظمة الهجرة ليست ذات أثر

٢٩. شحنات الموت في ٢٠٢٣م.. ضربات موجعة لشرايين الحوثي، العين الإخبارية، مرجع سابق.

٣٠. انظر:

2023 Trafficking in Persons Report: Yemen.

٣١. تقرير من المنظمة الدولية للهجرة- اليمن، المنظمة الدولية للهجرة، يونيو ٢٠٢٣م: ص١.

بالـغ، لأنهـا لم تُسـفر عن إعـادة سوى (١,٤١٨) فردًا[٣٢]، وفـي الوقت ذاتـه بلـغ عدد الوافدين من المهـاجرين غير الشرعيين خلال شـهر يونيو نحو (١٠,٨٠٠) فرد[٣٣].

٢. الأمن البحري وهجمات الحوثيين:

أثـار الحوثيون شواغل أمنيـة مختلفـة فـي البحر الأحمر، خلال عـام ٢٠٢٣م، حـاولوا من خلالها إجبـار السـفن علـى الابتعـاد عن مينـاء عدن، والموانـئ اليمنيـة فـي البحر العربـي (حضرموت وشبوة)، لحرمانهـا من شحن النـفط الذي تصدره الحكومـة الشرعيـة، وأحيانًـا دفعها للتوجـه نحو مينـاء الحديدة. وتعـاظم نشـاطهم هذا فـي شـهر أغسطس، عندمـا استخدموا كيانًـا مجـهولًا، عرفتـه هيئـة عمليـات التجـارة البحريـة البريطانيـة بأنـه كيـان ينتحل صفـة آليـة الأمم المتحدة للتحقيـق والتـفتيش فـي اليمن، التـي فرضهـا مجـلس الأمن الدولـي[٣٤]. وقد يكون الـقصد سـفينة «بهشـاد» الإيرانيـة الراسيـة قُبالـة سواحل إريتريـا، أو ربمـا المركز الإقليمـي البحري لتبـادل المعلومـات، بصنعـاء، المنشـأ وفقًـا لمدونـة سـلوك جيبوتـي لمكافحـة القرصنـة علـى السـفن لعـام ٢٠٠٩م، والتـي تضم (٢٠) دولـة من دول البحر الأحمر وخليـج عدن وغربـي المحيط الـهندي[٣٥].

وعلـى إثر «عمليـة طوفـان الأقصـى»، التـي نفذتهـا حركـة المقاومـة الإسلاميـة (حمـاس) بـغلاف قطـاع غزة، فـي ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والعمليـات العسكريـة العدوانيـة الإسرائيليـة المضـادة لهـا، الموسومـة بـ«السيوف الحديديـة»، شن الحوثيون عدة هجمـات علـى مينـاء إيلات شمالـي خليـج العقبـة، ضمن مـا يُسميـه الحوثيون «معركة الفتـح الموعود والجهـاد المـقدس»، وكانت أول هجمة فـي ١٩ أكتوبر؛ وضمت ومـا تلاهـا من هجمـات صواريـخ «كروز» وصواريـخ «باليستيـة»، وطـائرات مسيرة أحاديـة الاتجـاه. ولم يُعـلن الحوثيون عن هذه الهجمـة، وأخرى ثانيـة، فـي وقتيهمـا، وإنمـا مـع هجمـة يوم ٣١ أكتوبر التـي وصفوهـا بالثالثـة من نوعهـا

---

٣٢. المرجع السابق نفسه: ص١.

٣٣. المرجع السابق، نفسه: ص٣.

٣٤. البحريـة البريطانيـة تحذر من كيـان يوجـه السـفن بالتوجـه لمينـاء الحديدة، وكالـة خبر للأنبـاء، فـي: ٢٠٢٣/٩/٨م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://bitly.ws/3eV33

٣٥. تـهديدات الحوثيين علـى جانبـي مضيـق بـاب المندب وتداعياتهـا العسكريـة والأمنيـة، علـي الذهب، مركز المخـا للدراسـات الإستراتيجيـة، فـي: ٢٠٢٣/١٢/١٣م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://bitly.ws/3eV37

في اتجاه آخر، نقل الحوثيون تهديداتهم نحو الشحن التجاري في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث اختطفوا السفينة التجارية «غالاكسي ليدر»، مع طاقمها المكون من (٢٥) بحارًا، شمالي ميناء الحُديدة، في ١٩ نوفمبر[٣٦].

تلا ذلك هجماتهم بالمقذوفات النارية على السفن التجارية المملوكة للحكومة الإسرائيلية، أو لرجال أعمال إسرائيليين، وما يرتاد الموانئ الإسرائيلية من سفن، أيا كان عَلَمها (جنسيتها)، إلا أن سفن البحريتين الأمريكية والبريطانية نجحت في اعتراض مُعظم المقذوفات. وكان وزير الدفاع الأمريكي، لويد ج. أوستن الثالث قد كشف في ١٩ ديسمبرعن أن إجمالي ما أطلقه الحوثيون من مقذوفات بلغ نحو (١٠٠) مقذوف، تضمنت طائرات مسيرة، وصواريخ باليستية، وأصابت نحو (١٠) سفن تجارية تابعة لأزيد من (٣٣) دولة، إضافة إلى خطفهم السفينة «غالاكسي ليدر»[٣٧].

على نحو غير مسبوق، هاجم مسلحون حوثيون، على متن أربعة زوارق صغيرة، السفينة المملوكة للدانمارك «ميرسك هانغتشو»، والتي كانت ترفع عَلَم سنغافورة، في ٣١ ديسمبر، جنوبي البحر الأحمر، بعد حوالي ٢٤ ساعة من تعرضها لهجوم سابق، بصاروخ باليستي. وتمكنت البحرية الأمريكية من الاشتباك معهم، وإغراق ثلاثة زوارق، مع عشرة مسلحين، فيما لاذ الزورق الرابع بالفرار[٣٨]. وقد بلغ إجمالي هجمات الحوثيين على السفن حتى آخر يوم من عام ٢٠٢٣م نحو (٣٠) هجومًا. اكتنف هجمات الحوثيين غموض وجدل كبيرين، سواء بشأن حقيقة أهدافها، أو محدودية أضرارها؛ فمن جانب الأهداف أعلن الحوثيون أنها نصرة لفلسطينيي غزة الذين تعرضوا لحرب إسرائيلية شعواء، تدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا، في ظل خذلان عربي وإسلامي، وثمة مَن ربط هجمات الحوثيين بتوقف جهود السلام في اليمن، عند هدنة ٢ أبريل ٢٠٢٢م، إذ عادة ما يحاول الحوثيون عند أي حراك في عملية السلام

---

٣٦. تختص هذه السفينة بنقل السيارات أو العربات بوجه عام، وقد كانت عند اختطافها فارغة، أما ملكيتها فيشارك فيها رجل أعمال إسرائيلي

٣٧. انظر:

Readout of Secretary of Défense Lloyd J. Austin III's Virtual Conference on Red Sea Maritime Security, U.S. Department of Défense, 19/12/2023, accessed 12/2/2024, at: https://bitly.ws/36ykF

٣٨. انظر:

U.S. Helicopters Sink 3 Houthi Boats in Red Sea, Pentagon Says, The New York Times, 31/12/2023, accessed 22/2/2024, at: https://bitly.ws/3eV3T

التـأثير فـي مصالـح الدول دعمًـا لاشتراطاتـهم التفاوضيـة، وكان البحر الأحمر هذه المرة مجـالًا فـاعلًا لـهذا التـأثير

وكان ممـا أُثير، علـى نطـاق واسـع، أن الأمر مرتبط بتصـاعد النقمـة الشـعبية تجـاه الحوثيين، جراء الأوضـاع الاقتصاديـة السيئـة، والأداء الضـعيف لحكومتـهم غير المـعترف بهـا. أمـا ضآلـة الأضرار الماديـة والبشريـة الناشئـة عن تـهديدات الحوثيين فـي البحر، حتـى نهايـة عـام ٢٠٢٣م، فتشير إلـى محدوديـة قدراتـهم التهديديـة أمـام تـفوق الـقدرات الدفاعيـة المقابلـة، وقد تكون مخاوفهم من التداعيـات الكارثيـة سببًـا فـي تحاشـي الإضرار البالـغ فـي السـفن.

فـي جـانب الولايـات المتحدة، ظـلت استجابتهـا، حتـى نهايـة عـام ٢٠٢٣م، قائمـة علـى أسـلوب الدفـاع الوقائـي، مـع استـغلال الوقت لتكوين قـاعدة بيانـات عن مصـادر التـهديدات، وتشديد الرقابة علـى إمدادات الأسـلحة التـي يُشـار إلـى وقوف إيران وراءهـا. وقد بدأت البحريـة البريطانيـة مشـاركتها غير المبـاشرة فـي العمليـات الدفاعيـة، وشـاركت مـع الولايـات المتحدة فـي حشد نحو عشرين دولـة، ضمن تحـالف «حـارس الازدهـار» المتـعدد الجنسيـات، والمعـلن عنـه فـي ١٩ ديسمبر، لكن دون مشـاركة أي دولـة عربيـة، سوى البحرين كونهـا تستضيف مـقر قيـادة الأسطول الأمريكـي الخـامس، والقيـادة المركزيـة للبحريـة الأمريكيـة[٣٩].

٣. استئناف الصراع مع أنصار الشريعة «تنظيم القاعدة»:

افتتحت جماعـة «أنصـار الشريعـة»، وهـي أحد تجليـات «تنظيم القـاعدة»، عـام ٢٠٢٣م، بخطاب لزعيهمـا خـالد سـعيد باطرفـي، الذي نشرتـه مؤسسـة الملاحم الإعلاميـة التابعـة لـلتنظيم، فـي فبراير من العـام نفسـه. وقد عرض فيـه التحديـات أمـام الجماعـة، وأثرهـا فـي تماسكهـا، وفاعليـة أدائهـا، واستـعطف القبـائل اليمنيـة لدعم جماعتـه، متذرعًـا بمـا يحـاك تجـاه اليمن من مؤامرات -علـى حد وصفـه[٤٠].

---

٣٩. انظر:

Jim Garamone, Ryder Gives More Detail on How Operation Prosperity Guardian Will Work, U.S. Department of Défense, 21/12/2023, accessed 12/2/2024, at: https://bitly.ws/3eV4r

٤٠. معترفًـا بضـعف التنظيم.. خـالد باطرفـي يستـعطف القبـائل لنصرة القـاعدة فـي اليمن، أخبـار الآن، فـي: ٢٠٢٣/١/١٤م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://bitly.ws/3eV4T

وجاء هذا الخطاب عقب مقتل المسئول عن صناعة المتفجرات في الجماعة، حسان الحضرمي (حسين هدبول)، مع اثنين من أشقائه، بواسطة طائرة أمريكية مسيرة، في وادي عَبيدة بمأرب، نهاية يناير ٢٠٢٣م. وقد تعاظمت هذه التحديات بالاستهدافات المتواصلة لعناصر الجماعة؛ حيث اغتيل رئيس مجلس الشورى فيها -وأحيانًا يوصف بالمسئول الإعلامي- حمد بن حمود التميمي (سعودي الجنسية)، مطلع شهر مارس، بصحراء مأرب، ثم اغتيل في الشهر ذاته، أبو مصعب الجعدني (ناصر علي صلاح)، الذي يُعد أحد أخطر عناصرها الميدانية

كانت قوات الحزام الأمني، وقوات الدعم والإسناد، التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، قد بدأت المرحلة الثانية من عمليتها العسكرية الموسومة بـ«سهام الشرق»، في يناير ٢٠٢٣م، وتركزت هجماتها على معاقل «أنصار الشريعة» في وادي عومران بمديرية مُودية، ووادي الخيالة بمديرية المحفد في أبين. ثم انخرطت في العملية قوات حكومية من محور أبين، وأخرى تابعة لوزارة الداخلية؛ وأصبح مُسمى «القوات المشتركة»، توصيفًا جامعًا للقوات المنخرطة في هذه العملية. وفي سياق المواجهة بالمثل، أطلقت «أنصار الشريعة»، في سبتمبر ٢٠٢٢م، مُسمى «سهام الحق» على عمليتها الموجهة نحو هذه القوات، أثناء جولتها الأولى[٤١].

وفي محافظة شبوة، شنت قوات دفاع شبوة هجمات متفرقة على عناصر «أنصار الشريعة» المبعثرة في عدة مديريات، استكمالًا لمواجهات عام ٢٠٢٢م؛ وتعرضت هذه القوات لخسائر عديدة في الأفراد والآليات، في مدينة عَتَق (مركز محافظة شبوة)، وخَورة بمديرية مَرخة السفلي، والمصينعة بمديرية الصعيد، والصفراء بمديرية عُسَيلان. وقد تمكنت الأجهزة الأمنية في شبوة من الإيقاع بخلية تابعة لـ«أنصار الشريعة»، وفرت معلومات بشأن حصولها على طائرات مسيرة انتحارية من أشخاص ارتبطوا -سابقًا- بجماعة الحوثي، واستخدمتها في المواجهات

٤١. مجلس الأمن، مرجع سابق: ص١٨، ١٩.

ويبرز الجدول (٧) النشاط العنيف لـ«أنصار الشريعة» خلال عام ٢٠٢٣م.

الجدول (٧): أبرز العمليات العنيفة لأنصار الشريعة تجاه القوات الحكومية:

م	الواقعة	المكان	الزمان	الطريقة
١	قتل ثلاثة جنود من قوات دفاع شبوة.	نقطة الفراء بمديرية عُسيلان.	١٤ مارس	هجوم مسلح
٢	اغتيال قائد الكتيبة الثالثة بقوات الحزام الأمني في دلتا أبين، فوزي شايف البكري (الردفاني).	قرية البقيرة، مديرية مُودية.	٢٩ أبريل	عبوات ناسفة
٣	قتل جنديين، وإصابة ثلاثة آخرين من قوات دفاع شبوة.	ثكنة عسكرية في المصينعة بمديرية الصعيد.	١١ يونيو	هجوم مسلح
٤	مقتل خمسة جنود، وإصابة أربعة آخرين، من قوات الحزام الأمني، فرع أبين.	وادي عومران، مديرية مودية.	١ أغسطس	هجوم مدفعي
٥	محاولة استهداف منشأة بلحاف الغازية، في ساحل شبوة.	على بعد ٢,٥كم من محطة بلحاف الغازية.	٥ أغسطس	هجوم صاروخي
٦	اغتيال قائد الحزام الأمني فرع أبين، العميد عبداللطيف محمد السيد با علوي.	وادي عومران، مديرية مودية.	١٠ أغسطس	عبوات ناسفة
٧	قتل أربعة جنود، وإصابة ثلاثة آخرين، من قوات دفاع شبوة.	المصينعة، بمديرية الصعيد.	٢٤ سبتمبر	هجوم مسلح
٨	محاولة اغتيال قائد قوات الأمن الخاصة في عدن وأبين، اللواء فضل عبدالله باعش.	جعار، أبين.	٢ أكتوبر	عبوة ناسفة

(المصدر: من اعداد المركز)

من الواضح أن عملية «سهام الشرق» مثلت غطاءً لفرض إرادة سياسية جديدة في محافظتي أبين وشبوة، ويمثل هذه الإرادة المجلس الانتقالي الجنوبي، وقيادة محافظة شبوة، وفقًا لأجندة استحواذية تطيح بنفوذ قوات الجيش والأمن التابعة للحكومة الشرعية، والقضاء على حزب «التجمع اليمني للإصلاح» ووجهاء القبائل وخطباء المساجد من المناوئين للمجلس وتوجهاته.[٤٢]

٤٢. من ذلك اغتيال الشيخ عبدالله الباني، في بيحان بشبوة، عقب فروغه من خطبة العيد، في أبريل ٢٠٢٣م.

من جانب آخر، تبادلت جماعة «أنصار الشريعة» الأسرى مع الحوثيين، وأطلقت عبر وساطة محلية سراح محتجزين أجانب[٤٣]، حيث أفرجت -في ١١ أغسطس ٢٠٢٣م- عن خمسة من موظفي الأمم المتحدة سبق أن اختطفتهم في محافظة أبين، قبل حوالي عام[٤٤].

٤. الجريمة والحوكمة الأمنية المتعثرة:

ألقت تداعيات الحرب، والهدنة الهشة، بظلالها على الوضع الأمني بمؤثراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث برزت على نحو غير مسبوق جرائم القتل والانتحار والحرابة والسرقة وجرائم الآداب. وليس بالوسع قياس فروق تلك الجرائم بين مناطق نفوذ الحكومة الشرعية وبين مناطق نفوذ جماعة الحوثي، نظرًا إلى ندرة المعلومات بشأنها، إلا أن من الواضح أن ثمة حضور مشترك لمختلف هذه الجرائم لدى الجانبين، رغم التعاون المشترك القائم بين أجهزة أمن السلطتين، وفي الحدود المتاحة لهذا التعاون[٤٥].

ففي جانب الحكومة، بلغت الجرائم المبلغ عنها خلال عام ٢٠٢٣م نحو (١٦,٥٣٢) جريمة جنائية، ضبط منها نحو (١٠,٤٧٩) جريمة[٤٦]. وتبرز التحديات التنظيمية والتشغيلية في واجهة المعضلات المعوقة لحوكمة الأمن، فلا تزال وزارة الداخلية تعمل من مقرها الاستثنائي في سيئون بمحافظة حضرموت، منذ مايو ٢٠٢١م؛ بفعل سيطرة قوات المجلس الانتقالي على مرافق هذه الوزارة في عدن، كغيرها من المرافق الحكومية الأخرى، وما يترتب على ذلك من فجوات اتصال وتعاون أمنية، تتيح للجريمة العمل بكل أمان

٤٣. مجلس الأمن، مرجع سابق: ص٢٠، ٢١.

٤٤. الأمم المتحدة ترحب بإطلاق سراح خمسة من موظفيها في اليمن، أخبار الأمم المتحدة، في: ٢٠٢٣/٨/١١م، متوفر على الرابط التالي

https://news.un.org/ar/story/2023/08/1122737

٤٥. تنسيق التعاون الأمني بين السلطات الأمنية لدى الحكومة والحوثيين، ليس على وجه الإطلاق، ولكن في الجرائم الجنائية الشائعة، ومعاملات الأحوال المدنية، وهذا التعاون يواجه بعضًا من التحديات، عندما يكون لهذه القضايا بُعدٌ سياسي، وأحيانًا بُعدٌ مصلحي ضيق. (المرجع: مصادر خاصة، ديسمبر ٢٠٢٣م)

٤٦. تقرير.. تعز تتصدر المحافظات المحررة في معدل ضبط الجريمة خلال ٢٠٢٣م، موقع وزارة الداخلية (التابعة للحكومة الشرعية)، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eYqA

وكان مما اتخذته وزارة الداخلية، كخطوة على طريق تنظيم وتحديث المعلومات المتعلقة بالمواطنين، وتفكيك هيمنة الحوثيين عليها، قيامها بإصدار البطاقة الشخصية وفقًا للرقم الوطني، وذلك ابتداءً من نهاية نوفمبر ٢٠٢٣م، ما من شأنه تسهيل الوصول إلى الجناة، وبما يعزز من الجهود الأمنية التي تبذل في المنافذ الدولية للبلاد

من جانبهم، حاول الحوثيون إبداء الصرامة تجاه قضايا أمنية بعينها، ما أفضى إلى أحكام بالقصاص، والرجم، والصلب، وقطع الأطراف. فعلى سبيل المثال: حوكم (١٣) شخصًا، نهاية عام ٢٠٢٣م، بتهمة المثلية الجنسية، وصدرت الأحكام بشأنهم مطلع عام ٢٠٢٤م. وكان تقرير نصفي لعام ١٤٤٧ه، أصدرته وزارة الداخلية بسُلطة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي، قد كشف عن ضبط نحو (٣,٤٢٦) جريمة، بينها خلايا إجرامية، وجرائم سرقة، واتجار في المخدرات، والتزوير، والجريمة الإلكترونية[٤٧].

الخاتمة

في السياقين العسكري والأمني، لم يكن عام ٢٠٢٣م مقطوع الصلة بسابقه، فقد مثل امتدادًا له، إلا من أحداث جديدة محدودة ارتبطت بمتغيرات إقليمية ودولية، اشتبكت مع العالم، وليس مع اليمن فحسب، ومن ذلك هجمات الحوثيين على خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي ارتبطت بتداعيات عملية «طوفان الأقصى» بغزة. وبالرغم من أن هذه الهجمات حصلت في الثلث الأخير من عام ٢٠٢٣م، ولا تزال مستمرة حتى عام ٢٠٢٤م، إلا أنها احتلت صدارة الأحداث جدلًا وتحليلًا. وبالعودة إلى المجريات الأخرى، فقد ظل العنف المتبادل بين قوات الحكومة الشرعية وبين مليشيا جماعة الحوثي في حالة منخفضة وفقًا لهدنة ٢ أبريل ٢٠٢٢م، وتخلل ذلك خروق متواصلة للهدنة، ونشاط دؤوب في بناء القدرات وتعزيز التدريب بمختلف مجالاتهما، حيث أظهر الحوثيون تفوقًا على أقرانهم من القوات المسلحة في جانب الحكومة الشرعية، والتي تواجه تحديات بنائية عديدة تقف وراءها حالة التفكك الهيكلي والتنظيمي، المشدود إلى تطلعات مزعومة، أبرزها انفصال جنوب البلاد عن شمالها، أو إلى طموحات جيوسياسية أجنبية، عينُها على جغرافيا النفط، واقتصاد الموانئ

٤٧. خلال النصف الأول العام ١٤٤٥ه.. الإدارة العامة للبحث الجنائي وفروعها في المحافظات تحقق إنجازات أمنية في ضبط الجريمة والحد منها (إحصائيات)، الإعلام الأمني (التابعة لسلطة جماعة الحوثي)، رجب ١٤٤٥هـ، متوفر على الرابط التالي

https://bitly.ws/3eYJ2

كمـا تبدى الوضـع الأمنـي مرتبطًـا، مثل غيره من المجـالات، بمجريـات الصراع، وتداعياتهـا السياسيـة، والاقتصاديـة، وحوكمـة الأمن. فـقد أُخذ الأمن إلـى حيث يجري الصراع، والشواغل الأمنيـة لديناميـات الـعنف، مثل «تنظيم القـاعدة»، أو جماعـات الجريمـة المنظمـة التـي تنشط فـي مجالـي التـهريب والاتجـار غير المشروع فـي الأسـلحة، والمخدرات، والبشر أو تـهريب المهـاجرين

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER